الاستفهام التخيُّلي عند النحويين

م.م حسين عليوي حسين السيلاوي

الملخَّص:

مَن يطالع كتب النحويين القدامى يجد أنهم استعانوا بوسائل متعددة كان الهدف منها تقريب المادة اللغوية من أذهان المتعلمين، من ذلك الاستعانة بأمثلة افتراضية، أو باستفهام متخيّل، ولذلك جاءت هذه المحاولة لتسليط الضوء على هذه الوسيلة التعليمية أعني تقدير سؤال، فسميته"الاستفهام التخيُّلي عند النحويين" ، وقد اشتمل هذا البحث على تمهيد تناولت فيه الفرق بينه وبين الحكاية ،وثلاثة فصول ، تناولت في الفصل الأول : الاستفهام التخيُّلي في المرفوعات، وخصصت الفصل الثاني بالاستفهام التخيلي في المنصوبات، وجعلت الثالث خاصًا بما تعددت فيه الأوجه الإعرابية. وتوصّلت الدراسة إلى أن ما وراء الجنوح إلى التقدير هو هدف تعليمي ، إمّا لتوضيح معنًى ، أو لتوضيح وجه إعرابي، أو لتمييز تركيب من آخر، كالتراكيب التي تأتي عليها (لا) النافية للجملة الاسمية.

التمهيد: الفرق بين الحكاية والاستفهام التخيُّلي.

إن الدافع إلى التفريق بين الاستفهام التخيّلي والحكاية هو تخيّل سائلٍ يسأل: ألا يمكن سحب الاستفهام التخيلي على أي كلمة في الجملة، نحو: جاء محمدٌ، فنقول: مَن جاءَ؟،ورأيتُ زيدًا، فنقول: مَن رأيتَ؟، قلتُ إن هذا يدخل تحت مفهوم الحكاية، وهو باب معروف عند النحويين، وما نتحدّث عنه هو ما ذكر لتوضيح وجه إعرابي، أو لتوضيح معنًى قد يلتبس على السامع، فإن قيل: ألا فرّقتَ بين الحكاية وبين الاستفهام التخيُّلي، قلت: إن الحكاية تحصل على جملة قد قيلت، وأُريد الاستثبات عن جزء منها، أمّا الاستفهام التخيُّلي فهو يطرأ للمتكلم في أثناء نطق الجملة ، فيتخيّل أن سائلًا يسأله لو اقتصر على موضع معين في الجملة، فيتمّ كلامه رافعًا أو ناصبًا أو جارًّا بحسب ما يفرضه عليه جواب السؤال المقدّر، وهو وسيلة تعليمية لجأ إليها النحويون ولا سيما سيبويه.

الفصل الأول: الاستفهام التخيُّلي في المرفوعات

١. **المخصوص بـ (نعم وبئس)**

أجاز النحويون في إعراب المخصوص بالمدح والذم بالفعلين(نعم- بئس)،نحو: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئسَ الرجلُ عبدُ اللهِ، وجهين: أحدهما: أنه مبتدأ وجملة نعم وفاعلها أو بئس وفاعلها خبر، والآخر:أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا،ولمّا أن أرادوا توضيح الوجه الثاني وتقريبه من أذهان المتعلمين، جنحوا إلى تقدير سؤال،قال المبرد(ت٢٨٥هـ): ((وأمّا قولك زيدٌ، وما أشبهه، فإن رفعه على ضربين: أحدهما: أنك لما قلت: نعم الرجلُ فكأن معناه محمود في الرجال قلت: زيد على التفسير كأنه قيل: من هذا المحمودُ؟ فقلت: هو زيد))(i)،وقال ابن السراج(ت٣١٦هـ) : ((أما الظاهر فنحو قولك : نعم الرجل [زيدٌ]*، وبئس الرجل عبد الله ونعم الدار دارك فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما، أما زيد : فإن رفعه على ضربين: أحدهما : أنك لما قلت : نِعم الرجل فكأن معناه محمود في الرجال وقلت : زيد ليعلم من الذي أُثنِيَ عليه فكأنه قيل لك : من هذا المحمود قلت: هو زيد))(ii) وجاء في اللمع: ((ذلك قولك نعم الرجل زيد وبئس الغلام جعفر فالرجل مرفوع بفعله، وزيد مرفوع لأنه خبر مبتدأ محذوف، كأن قائلا قال: من هذا الممدوح؟ فقلت: زيد أي: هو زيد))(iii)

وعلل ابن هشام(ت٧٦١هـ) سبب جنوح النحويين إلى الإعراب الثاني ، أي تقدير مبتدأ محذوف هو أن (نعم، وبئس) موضوعان للمدح والذم العامين، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل(iv). إلا أنه لم يرتض هذا الوجه، ويرى أن الذي غرّ أكثر النحويين هو قول سيبويه(ت١٨٠هـ): ((وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نِعم في الرجل ولم يعمل في عبدُ الله، وإذا قال: عبد الله نعمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه؛ كأنه قال نِعمَ الرجلُ فقيل له مَن هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل.)) (v)، فيرى أن ما رمى إليه سيبويه هو إيضاح التلازم الحاصل بين المخصوص وبين(نعم وبئس) وفاعلهما في جملة المدح أو الذم، إذ لا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قدّمتَ أو أخرتَ(vi).وتبقى الغاية تعليمية

٢. الاسم المرفوع بعد(مذ، منذ)

إذا جاء بعد(مذ، ومنذ) اسم مرفوع نكرة، نحو: ما رأيته مُذ يومان، فرأي الجمهور أنهما وما بعدهما جملة مستأنفة جوابًا لسؤالٍ مقدّر، ولمّا أجاز النحويون إعرابهما على وفق هذا التركيب بوجهين: مبتدأ أو خبرًا، اختلف تقدير السؤال عندهم، فتقديره عند مَن جعلهما مبتدأين: ما أمد ذلك؟(vii)،أو كم أمد ذلك ؟ على رأي بعضهم(viii)، وعند مَن جعلهما خبرين: ما بينك وبين لقائه؟(ix)، والمعنى على الوجه الأول:انك قلت: ما رأيته، ثمّ ظننت أنه يقال لك: ما أمد ذلك؟ أو كم أمد ذلك ؟ فخبرت بالمقدار والحقيقة والغاية، فكأنّك قلت: أمد ذلك يومان،((والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعًا بالابتداء، فكذلك ما كان في معناه))(x)، والمعنى على الثاني: ظننت أنه قيل لك: ما بينك وبين لقائه؟ فقلت: بيني وبين لقائه يومان، فمعنى مذ هنا معنى الظرف فكما أن الظرف خبر فكذلك ما كان في معناه (xi).أمّا إذا جاء بعدهما اسم مرفوع معرفة ،نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة، فيختلف معناهما وكذلك تقدير السؤال، فالمعنى هو(أول الوقت)، وتقدير السؤال في حال رفع ما بعدهما على أنه خبر لـ(مذ،ومنذ)، متى أول انقطاع الرؤية؟ ، وتقدير السؤال في حال رفع ما بعدهما على أنه مبتدأ وهما خبر: ما أول انقطاع الرؤية؟(xii) ولا أظن أننا نستطيع طرح السؤال بـ(كم).

والغرض من تقدير السؤال ـ كما هو واضح ـ هو توضيح وجهي الإعراب.

٣.المتمنّى بـ(ألا):

شاع عند العرب استعمال(ألا) للتمني، وأصلها(لا) النافية للجنس دخلت عليها همزة الاستفهام ثم أُشربت معنى التمني، وما يعنينا هنا ما جاء على تركيب(ألا رجلَ إمّا زيدًا وإمّا عمرًا)، فقد انتصب (زيدًا، وعمرًا)بفعل محذوف جوازًا؛ ((لأنه حين قال: ألا رجلَ، فهو مُتمنٍّ شيئًا يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيدًا أو عمرًا، أو وفّق لي زيدًا أو عمرًا.

وإن شاء أظهره فيه...، وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعل؛ لأنه قد عُرِف أنّه مُتمنٍّ سائلٌ شيئًا وطالبه)) (xiii)، وجوّز سيبويه رفع(زيدٌ، وعمرٌو) إذ قال: ((وقد يجوز أن تقول: ألاَ رَجُلَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، كأنّه قيل له: من هذا المتمنَّى؟ فقال: زيدٌ أو عمرو))(xiv) .نلحظ أن سيبويه جنح إلى تقدير سؤال حين ذكر الوجه الثاني، وهو رأي تفرّد به؛ إذ لم أجد أحدًا من النحويين ذكره، وما نعول عليه هو علة جنوحه إلى التقدير، أعني تقدير سؤال من المحتمل أنه غير حاصل، ولماذا لم ينهج هذا النهج مع الوجه الإعرابي الأول؟،علة هذا- على ما يبدو لي – هي لتوضيح الإعراب، فلمّا كان الوجهُ الأول، وجهُ حذف الفعل شائعًا لا ينكره أحدٌ، نأى به بعيدًا عن التقدير المتخيّل، ويدعم قولي هذا أنه خصّه بباب في كتابه سمّاه: ((هذا بابٌ يحذفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)) (xv)، وأمّا الرأي الثاني فهو رأي ضعيفٌ، وضعفه من وجهين: أحدهما: أنه رأي لم أجد له أنصارًا أو صدًى عند النحويين بعده،

والآخر: وجه التضعيف واضحٌ من قوله(وقد يجوز) ولم يقل:(يجوز، أو سمعت عن العرب أو...)، فطريقة طرحه تنبئُ بالضعف، فإذًا هو رأي غير شائع في كلام العرب، ولهذا أراد أن يوجه الرفع فجنح إلى تقدير سؤال، فضلًا عن أنه بذكره هذا السؤال المتخيّل قد حدّد الرفع بوجه إعرابي واحد وهو :(زيد) خبر لمبتدأ محذوف، وكذلك عمرو، والله تعالى أعلم.

الفصل الثاني: الاستفهام التخيُّلي في المنصوبات

١ : المفعول له

ذكر سيبويه سبب انتصاب بعض المصادر، فخصّ ذلك بباب عنونه(هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر) قائلًا فيه:((فانتصب لأنه موقوعٌ له، ولأنه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟... وذلك قولك: فعلتُ ذلك حذارَ الشرّ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ... فهذا كلُّه ينتصب لأنَّه مفعول له كأنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا ،ولكنه لمّا طرح اللام عمِل فيه ما قبله)) [xvi]،واضح أنه جنح إلى تقدير سؤال حين أراد أن يوضح معنى المفعول لأجله، وكأنه يشترط فيه أن يصلح جوابًا لسؤال تقديره (لِمَ؟)،والعامل الأساس الذي مكّن تقدير سؤال هو أنّ الموضع موضعٌ يمكن السكت عليه، وإذا ما حصل السكت حصل السؤال(لِمَ فعلتَ؟)،أو أنّ المتكلم يتخيّل أنه إذا لم يذكر علة الفعل سيُسأل عنها فيذكر المفعول لأجله إجابة لسؤال متوقع، وإن لم يكن حاصلًا فعلًا وهذا واضح من قولهم:(:كأنه قيل، كأن قائلًا...).

واتخذ النحويون هذا التقدير وسيلةً لأمرين هما:

١. لتوضيح معنى المفعول لأجله((وإنما تذكره ليُعرفَ الغرضُ الذي من أجله فعلتَ ذلك الفعل، فهو جوابُ لِمَ، كما كان الحال جواب كيف)) [xvii]
٢. لبيان سبب انتصابه، فإذا نُزع الخافض من الكلام انتصبَ ما بعده ، يقول السيوطي: إن ((ناصبه مفهم الحدث نَصْبَ المفعول به المصاحِب في الأصل حرفَ جرٍ؛ لأنه جواب له، والجواب أبدا على حسب السؤال، فقولك في جواب لِمَ ضربتَ زيدًا؟ ضربته تأديبًا، أصله للتأديب)) [xviii]وواضحٌ أنه لمّا كان المفعول لأجله مُفْهِم للتعليل، والتعليل غالبًا ما يكون باللام، كان من باب التناسب أن يكون السؤال باللام، وإلا يصحّ أن نسأل عن علة الحدث، فنقول: ما علة فعلك كذا؟ أو ما السبب في أنك فعلت كذا؟... وهذا ما ذكره عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ): ((فإذا قلتَ: جئتُك إكرامًا لك، فالمعنى جئتُك لإكرامٍ، كأن قائلًا قال لك: لِمَ جئتَ؟ أو ما سببُ المجيء؟ فقلتَ: للإكرامِ جئتُ)) [xix] ويكون الجواب باللام أو بدونها، و بهذا نستغني عن شرطهم (أعني أن يكون جواب لـ(لمَ و لماذا)) بعبارة مفهم للتعليل..

فإن قيل لماذا جنح النحويون إلى تخيّل سؤال مع المفعول لأجله ولم يجنحوا إلى ذلك مع المفعول فيه مثلًا، وهو يصحُّ فيه السؤال والسكت على ما قبله؟ قلتُ: إنَّ نصب المفعول فيه واضحٌ لا لبس فيه، وهذا بخلاف المفعول لأجله فإن أصله مجرورٌ باللام، ولمّا حذفت اللام انتصب، فأراد النحويون توضيح كيف انتصب فاستعانوا بالاستفهام المتخيّل .

فإن قيل: لماذا جنحوا إلى التقدير مع الحال، قلتُ لّما أن يأتي الحال مفردًا وجملة وشبه جملة،وأرادوا توضيحه، جعلوه جوابًا لـ(كيف)، أو لأن الحال يختلط ببعض المنصوبات كالتمييز،فاستعانوا بالاستفهام المتخيل لتِبيانه.

٣. لا النافية للجنس:

إذا دخلت (لا) النافية للجنس على نكرة نصبتها بغير تنوين، وقد علل ذلك النحويون بكون (لا) النافية للجنس جوابًا لسؤال مقدّر(هل من...؟)، قال سيبويه: ((فـ(لا) لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك:(هل من عبد أو جارية؟) فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسالة إلا نكرة)) [xx]، وقال المبرد: ((وإنما كان ذلك لما أذكره لك: إنمّا وُضِعت الأخبار جوابات للاستفهام، إذا قلت: لا رجلَ في الدار ، لم تَقصِد إلى رجل بعينه، وإنمّا نفيت عن الدار صغيرَ هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟؛ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره.

ألا ترى أنّ المعرفة لا تقع ها هنا؛ لأنها لا تدلُّ على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع، فلو قلت: هل من زيد؟ كان خَلْفا، فلمّا كانت(لا) كذلك، كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول(إنّ) وأخواتها عليهما، فأُعملت عمل(إنّ))) [xxi] .ولمّا كان النفي بـ(لا) نفيًا عامًّا، وجب أن يكون السؤال عامًّا أيضًا، ولا يتحققُ ذلك إلا بإدخال (مِن) على تلك النكرة. [xxii].ولمّا كان الجواب على حسب السؤال، اختلف السؤال المقدّر تبعًا لِما دخلت عليه (لا)، فإن كان نكرة يختلف عما لو كان معرفة، وإن كان غير معطوف عليه يختلف عمّا لو كان معطوفًا عليه، وإليك توضيح ذلك:

١. ذكر النحويون أن (لا) تهمل إذا دخلت على معرفة أو فُصل بينها وبين اسمها بفاصل، وحينئذٍ يلزمها التكرار، وقد علل النحويون ذلك بأمرين: أحدهما: التعويض عمّا فاتها من مصاحبة ذي العموم، والآخر: أن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة و أم، ولمّا كان السؤال بهما لابدَّ فيه من العطف، و جب أن يكون الجوابُ كذلك، نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، في جواب مَن قال: أزيدٌ في الدار أم عمرو [xxiii].وقد جوّز النحويون إعمالها وهي مكررة،إذا كان مدخولها نكرة لا معرفة، وتكون نصًّا في نفي الجنس، قال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ): ((فإن كررتها وأردتَ إعمالها على هذا الوجه جاز، فقلتَ: لا رجلَ ولا امرأةَ، ويكون جواب : هل من رجلٍ ومن امراةٍ)) [xxiv].أمّا إذا كانت غير عاملة فالسؤال يجب أن يتجرد من(مِن)، قال سيبويه: ((هذا باب ما لا تغير فيه الأسماء عن حالها التي كانت عليه قبل أن تدخل (لا)، ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد (لا) الثانية من قبل أنّه جواب لقوله: أغلامٌ عندك أم جارية، إذا ادعيت أن أحدهما عنده)) [xxv]، ولا يختلف تقدير السؤال هنا عمّا كان مدخولها معرفة، قال المبرد: ((فإن قدّرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئًا، وكان الكلام كما كان عليه؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجبًا، وذلك قولك: أزيدٌ في الدار أم عمرو؟ فتقول: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو.وكذلك تقول: أرجلٌ في الدار أم امرأة؟ فالجواب: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، لا تبالي معرفة كانت أم نكرة)) [xxvi].

٢. إذا دخلت (لا) على نكرة ولم تعمل، نحو: لا رجلٌ في الدار، حينئذٍ يكون السؤال مجردًا من(مِن)، والكلام محتملا لنفي الجنس أو نفي الوحدة، والتقدير: هل رجلٌ في الدار؟[xxvii].

٣. إذا دخلت (لا) على معرفة ولم تتكرر تعيّن كونها عاملة عمل (ليس) لا مهملة[xxviii]؛ لأن المهملة يلزمها التكرار كما تقدّم، ووجب أن يكون السؤال ههنا مجردًا من(مِن)، فقولك: لا زيدٌ في الدار، إنمّا هو جوابٌ: أزيدٌ في الدار؟[xxix].على ما يبدو أن النحويين جنحوا إلى تقدير سؤال لتوضيح معنى التركيب التي تشكّله (لا) مع الجملة الاسمية، فإذا كانت (لا) عاملة عمل(إنّ) وجب أن يكون السؤال فيه (مِن)، و(مِن) هذه تفيد استغراق الجنس، وإذا كانت مهملة أو عاملة عمل (ليس) تجرد السؤال منها، فالجواب على حسب السؤال

أبدًا.لكن لماذا جنح النحويون إلى تقدير سؤال حين تكلّموا على(لا) والصور التي يكون عليها اسمها والمعطوف؟ ولماذا لم ينحوا المنحى نفسه مع أدوات نفي أخرى مثل(ليس ، ما...)؟ على ما يبدو أنه لمّا تعددت الصور التي يكون عليها اسم(لا) وكذلك المعطوف، وأراد النحويون توضيح الفرق في المعنى بين التراكيب هذه، جنحوا إلى التقدير ليكون المعنى جليًّا للقارئ.بل قد تكون الأدوات الأخرى ليست في مقام جواب لسؤال بل هي ردٌّ على قول أو ادّعاء، كما في (ما) النافية للجملة الاسمية، قال بعض المحدثين: ((يقال:(لا رجلَ في الدار) ويقال: (ما من رجلٍ في الدار) فما الفرق بينهما؟ إن كلا التعبيرين نصٌّ في نفي الجنس فهل من فرق بينهما؟الظاهر إن بينهما فرقًا في المعنى والاستعمال، فإن(لا) جواب لسؤال حاصل أو مقدّر هو(هل من)... أمّا (ما) فهي ردٌّ على قول أو ما نزل هذه المنزلة، وإيضاح ذلك أنّك تقول: (ما من رجلٍ في الدار) لمن قال: (إنّ في الدار لرجلًا) رادًّا كلامه، وتقول: (لا رجلَ في الدار) لمن سأل عن وجود أحد من الرجال فيه)) [xxx].

٤. **الحال:**اشترط النحويون في الحال شروطًا عدة، منها أنها تصلح جوابًا لـ(كيف)، قال ابن السراج: ((إن الحال جواب مَن قال: كيف جاء؟))[xxxi]، وقال عبد القاهر الجرجاني: ((إذا قلتَ: جِئتُكَ راكبًا، كان بيانًا لهيأتِك في المجيء، حتى كأن قائلًا قال لك: كيفَ جِئتَ؟ وعلى أيّ صفةٍ؟ فقلتَ: جِئتُ راكبًا)) [xxxii]، وقال القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ) : ((ومن علامة الحال أن يصلح جوابًا لـ(كيف)، نحو: أن يقال إذا قلتَ: جاءني زيدٌ:كيف جاء ؟ فتقول: راكبًا)) [xxxiii].

ولا يخفى على أحد ما في هذا من نزعة تعليمية، فضلًا عن أنّ الحال فضلة لا عمدة غالبًا، أي يمكن للمتكلم أن يستغني عن ذكرها،نحو أن يقول: جاء زيدٌ، ويسكت, ولكن السكتة هذه قد تدفع السامع إلى إثارة سؤال عن الهيأة التي جاء عليها، وهذا السؤال واقع أو متخيّلٌ لإمكانية السكتة، وكأن النحويين القدامى تنبهوا إلى ذلك ، فعدّوا وقوع الحال جوابًا لـ(كيف) شرطًا من شروطها، وعلامةً لها.

٥. **المصدر المشبه به**

أجاز سيبويه في(فإذا هو يصوّتُ صَوْتَ حِمارٍ) وما ماثل هذا التركيب رفع المصدر (صوت) ونصبه، ووجّه حالة النصب بقوله: ((فإذا قلتَ: فإذا هو يصوّتُ صَوْتَ حِمارٍ، فإنْ شئت نصبتَ على أنَّه مثالٌ وقع عليه الصوتُ، وإن شئت نصبتَ على ما فسَّرنا وكان غير حال[xxxiv]، وكأنَّ هذا جوابٌ لقوله: على أيّ حالٍ وكيفَ ومِثْله. وكأنَّه قيل له: كيف وقع الأمرُ أو جعل المخاطَبَ بمنزلة مَن قال ذلك، فأراد أن يبيِّن كيف وقع الأمرُ وعلى أيّ مثالٍ؟، فانتصَب وهو مَوْقُوعٌ فيه وعليه، وعَمل فيه ما قبله وهو الفعل)) [xxxv].

نلحظ أنّ سيبويه لجأ في توضيح وجهي الإعراب إلى تقدير سؤالين، بل إنه تخيّل أن المخاطب هو السائل فأراد المتكلم أن يبيّن كيف وقع الأمر وعلى أيّ مثالٍ، فنصب(صوت)، فاختلف الإعراب لاختلاف السؤال، قال الرمانيّ(ت٣٨٤هـ): ((الفرق بين النصب على الحال وبين النصب على المصدر، أن النصب على الحال من جواب كيف بعد المعرفة... وليس كذلك المصدر، لأنه من جواب(أي كذا هو؟) كأنه قال: أي صوّت هذا؟ أو قال: أي صوتٍ صوّت؟ فقال: صوتَ حمارٍ، فهذا إنما هو على تقدير ما يحتاج فيه إلى أن يعرف الشيء في نفسه بالبيان عنه، فمن ها هنا افترق الوجهان،وكان أحدهما جواب(كيف)، والآخر جواب(أي))) [xxxvi]. فإن قلت: ما الذي ألجأ سيبويه ومَن تبعه إلى هذا التقدير؟ وهل هناك من ضرورة دفعتهم إلى هذا؟ قلت: إن وراء ذلك هدفًا تعليميًّا توضيحيًّا، وهو ما ألفناه في كتاب سيبويه، فلو أنه اقتصر على ذكر وجهي النصب من غير توضيح لجعل القارئ يبحث عن المسوغ لذلك الإعراب، وعن العامل فيه، وربما تختلف الآراء في ذلك.أمّا عامل النصب فيما ذكرنا، فقد أجاز سيبويه أن يكون فعلًا مضمرًا، أو الفعلَ الظاهر، إذ قال: ((فإن قلت: صوتَ حمار [فألقيت الألف واللام] فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر، وتجعل صوت حمار مثالاً عليه يخرج الصوت أو حالاً، ... وإن شئت أوصلت إليه يصوّت، فجعلته العامل فيه)) [xxxvii]، إلا أنه بعد ثلاث صفحات يقصر العامل على الفعل الظاهر الذي قبله[xxxviii].ويرى الباحث أن مدار الأمر هو التنغيم، فإذا قُرأتِ الجملة من دون سكتة على الفعل(يصوّت)، يكون العامل (يصوت) الظاهر، ويكون تركيب (فإذا هو يصوتُ صَوْتَ حِمارٍ) جملة واحدة، وأنّ السؤالَ الحقيقي هنا أصبح غيرَ ممكنٍ؛ لأن السكتَ هو مثارٌ للسؤال لمعرفة ما غمض من الجملة، ولمّا انعدم السكتُ انعدم السؤال،وعليه فالسؤال الذي قدّره سيبويه هو سؤالٌ تخيّلي محض، الغرض منه التعليم كما ذكرنا، أما إذا جئت بسكتة بعد الفعل (يصوّت)، فهنا قد يقع سؤال حقيقي،أيّ صوت يصوت؟ أو على أي حالٍ يصوّتُ؟ وإنك حين تجيب عن أي سؤالٍ سيكون أحد طرفي الجواب مأخوذًا من السؤال والطرف الثاني (الجواب) يكون بدلًا من أداة الاستفهام، فعلى سبيل التمثيل لو قيل: مَن رأيتَ؟ لكان الجواب: رأيتُ عليًّا، أو عليًّا فقط والفعل يُفهم من السؤال، و(عليًّا)مفعول به للفعل (رأى)الظاهر على الجواب الأول، وللفعل(رأى) المقدّر على الجواب الثاني، وعليه نُصبَ(صوتَ حمارٍ)بفعل بعد الفعل المذكور إلا أن هذا الفعل متروكٌ إظهاره، وحينئذٍ يكون تركيب(فإذا هو يصوّتُ صوتَ حمارٍ) جملتين والجملة الثانية تفسيرية للأولى.

الفصل الثالث: الاستفهام التخيُّلي فيما تعددت فيه الأوجه

١.ضمير الشأن

قد يتقدم الجملة ضمير غائب، يُفسَّرُ بما بعده، منفصلًا أو متصلًا أو مستترًا على حسب العوامل يسمى ضمير الشأن أو القصة، نحو: هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنه زيدٌ قائمٌ، [xxxix]ولمّا أن كان لا بد للضمير من عائد يعود إليه خرّج النحويون ذلك بكونه عائدًا على المسؤول عنه بالسؤال المقدر، قال الرضي(ت٦٨٦هـ): ((وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلا هو الأمير مقبل، كأنه سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر فسأل: ما الشأن ؟ فقيل: هو الأمير مقبل، أي: الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال، غير ظاهر قبل، اكتُفي في التفسير بخبر الضمير الذي يتعقبه بلا فصل، لأنه معين للمسؤول عنه، ومبين له، فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدآت، لكن سميت تفسيرا، لما بينته، والقصد بهذا الأبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا، لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به، فلا يقال، مثلا، هو الذباب يطير)) [xl].وليس بخافٍ أن توضيح المعنى وإزالة اللبس الذي يعتور السامع في هذا الضمير الذي لا يدري علامَ يعود ؟ هما الدافعان الرئيسان وراء هذا التقدير.ولعله اكتسب هذه التسمية من السؤال المقدّر، كما سمّاه((الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه)) [xli].

٢. **النعت المقطوع:**

الأصل في النعت أن يتبع المنعوت في الإعراب ،ولكن يجوز أن يُقطع عن منعوته، فلا يتبعه في الإعراب ، لغرضٍ بلاغي، فإن كان المنعوت مرفوعًا وأريد القطع قطع إلى النصب، نحو: جاء محمدٌ العالمَ، وإن كان المنعوت منصوبًا وأريد القطع قطع إلى الرفع نحو : رأيت محمدًا المسكينُ، وإن كان المنعوت مجروراً جاز قطعه إلى الرفع أو النصب نحو :مررتُ بزيدٍ الكريمُ – الكريمَ.

ووجّه النحويون الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره : (هو)، والنصب على أنه مفعولٌ به لفعل تقديره : (أعني) في النعت الموضِّح، أو (أمدح) في المدح أو (أذم) في الذم، أو (أرحم) في الترحم، أو غير ذلك مما يناسب النعت، ويجب حذف المبتدأ أو الفعل إذا كان النعت المقطوع لمدح أو ذم أو ترحم؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف، فلو ظهر لخفي معنى المدح والذم والترحم، فإضمار العامل إذًا هو أمارة ذلك كما فعلوا ذلك مع النداء، ولو ظهر العامل وقالوا: أدعو عبد الله لخفي معنى الإنشاء، فإن كان لغير المدح أو الذم أو الترحم جاز ذكره وحذفه . (xlii) واضحٌ أن النعت المقطوع يكوّن جملة مستقلة محذوف ركنٌ منها وجوبًا، ولمّا أراد النحويون توضيح ذلك، جنحوا إلى تقدير سؤال، قال سيبويه: ((وقد يجوز أن تقول : مررتُ بقومِك الكرامَ، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، كما قال : مررت برجلٍ زيدٌ، فتنزله منزلة من قال لك : من هو ؟ وإنْ لم يتكلم به، فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم)) (xliii)، وقال خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ): ((كأنه* على تقدير سؤال سائل، يقول: مَنْ هو؟، أو مَن تعني؟))(xliv).

ولم يرتضِ بعضُ المحدثين ذلك، فعندهم((النعت المقطوع ليس جزءًا من جملة محذوف جزؤها الآخر، وإنّما هو في رأينا جملة بذاتها، فـ(الكريم) – على إرادة قطع النعت – في قولنا:" مررتُ بزيدٍ الكريمَ"، جملة، ولكنها جملة ذات طرفٍ واحدٍ one term-sentence، أما كون كلمة "الكريم" في مثالنا جملة ؛فلأنها وحدة لغوية بها يتم الكلام في الموقف الناسب، مع تحديدها أو إمكانية تحديدها بوقف silence سابق ولاحق))(xlv)،ويرجع هذا إلى اختلاف مفهوم الجملة عند المحدثين.والغرض البلاغي وراء ذلك القطع هو تشويق المخاطب وتوجيه ذهنه إلى هذا النعت، واستشعار المخاطب أنّ هذا النعت ذو أهمية بالغة تستدعي مزيدًا من الانتباه(xlvi)، ويحصل ذلك لوجود سكتة، أو إمكانية وجودها، فالسكتة تدفع المخاطب أن يثيرَ سؤالًا صريحًا، أو يكون ذلك السؤال متوقعًا منه، ثم يحصل على الجواب، وجعلُ المخاطب يفكر ولو لوهلة ثم يُؤتى بالجواب أبلغُ من لو كان النعت غير مقطوع؛ لانعدام الفائدة المترتبة من السؤال.

٣. البدل:جوّز بعض النحويين إبدال المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة[xlvii]، قال سيبويه: ((أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله كأنه قيل له: بمن مررتَ؟ أو ظنَّ أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانَه ما هو أعرفُ منه، ومثل ذلك قوله عزّ وجل ذكره:﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِراطِ اللهِ ﴾[xlviii].وإن شئت قلت: مررتُ برجلٍ عبدُ الله كأنه قيل لك: مَنْ هو؟ أو ظننتَ ذلك))[xlix]، فجاز فيما مثّل الإتباع على البدلية، والقطع والرفع على الابتداء، واستعان سيبويه في توضيح الوجهين بالاستفهام التخيُّلي، وبنى السؤال المخيّل على ما يفرضه الإعراب وما يتواءم معه، فاختلف السؤالان لاختلاف الإعرابين.

أمّا بدل المعرفة من المعرفة، فقد جوّز سيبويه فيه ما جوّزه في بدل المعرفة من النكرة، إذ قال: ((وأمّا المعرفة التي تكون بدلًا من المعرفة، فهو كقولك: مررتُ بعبدِ اللهِ زيدٍ،... وأمّا الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعر، وهو مُهلْهِلٌ:

ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشكرَ خبطةً أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ[l]

كأنه حين قال: خَبَطْنَ بيوتَ يَشكرَ، قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمامِ.

وقد يكون مررتُ بعبدِ اللهِ أخوك، كأنه قيل له: مَنْ هو؟ أو مَن عبدُ اللهِ؟ فقال: أخوك. وقال الفرزدق:

وَرِثتُ أبي أخلاقَه عاجلَ القِرَى وعَبْطَ المَهارِي كومُها وشَبوبُها[li]

كأنه قيل له: أيُّ المهاري؟ فقال: كومُها وشَبوبُها)) [lii]يتّضح ممّا تقدم عدم الجنوح إلى تقدير سؤال مع الوجه الأول، وهو الاتباع على البدلية، بينما جنح إلى التقدير حين ذكر الوجه الثاني، فما توجيه ذلك؟لمّا أن كان الوجه الأول جاريًا على وفق كلام العرب، وقواعد النحويين، لم يحتج إلى توضيح، فما كان أوضح استغنى عن التوضيح، ولمّا أن كان الوجه الثاني قليل الاستعمال، بل إنه قبيح عند بعض النحويين[liii]،كان التوضيح لزامًا، فمن يُدلي برأي غير شائع وجب عليه التوضيح، وإن تطلّب الأمر تقديم الأدلة، وضرب المزيد من الأمثلة، لتوضيح ما يُشكل، أو لتعضيد ذلك الرأي، ولهذا ألفينا سيبويه قد اكتفى بمثالٍ واحد، عندما ساق الوجه الأول، وجاء بثلاثة أمثلة لمّا أن ساق الوجه الثاني.وممّا يجوز فيه الرفع على البدلية قولنا: إنّ زيدًا منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ، قال سيبويه: ((هذا باب ما تستوي فيه الحروفُ الخمسة، وذلك قولك: إن زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ، فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين: على الاسم المضمَر في منطلق، كأنه بدلٌ منه، فيصير كقولك: مررت به زيدٌ، إذا أردت جوابَ بمن مررتَ؟ فكأنه قيل له: من ينطلقُ؟ فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيب، وإن شاء رفعه على: مررتُ به زيدٌ، إذا كان جوابَ مَن هو؟ فنقول: زيد، كأنه قيل له: مَن هو؟ فقال: العاقل اللبيب.))[liv] . وليس بخافٍ أن سيبويه اتخذ الاستفهام التخيلي وسيلة لتوضيح وجهي الرفع، وبنى السؤالين على وفق ما يقتضيه الإعراب، ولم يكتفِ بذلك بل أراد تقريب المادة اللغوية وتوضيحها فاستعان بمثالٍ يفترض أنه مسلّمٌ به، وشبّه كل وجه من وجهي الإعراب بالوجه المشابه له في المثال التوضيحي، ولكن يشكل عليه – على ما أرى – تركيب السؤال في المثال التوضيحي على وفق التوجيه الأول، وهو قوله(بمن مررتَ؟)، فالتشبيه من حيث أن البدل يجوز أن يكون من المضمر فصحيحٌ وهو ما أراده سيبويه، ولكن رفع لفظ(زيد) والسؤال عنه بقوله: بمن مررتَ؟ غلطٌ ؛ لأن هذا السؤال يفرض علينا أن يكون البدل(زيد) مجرورًا.

([i]) المقتضب:١/١٤١-١٤٢.

* ورد (زيد) منصوبًا في النص، وأراه خطأً مطبعيًّا.

([ii]) الأصول في النحو: ١/١١٣.

([iii]) اللمع في العربية:٩٩.

([iv]) المغني: ٢/٦٠٢.

([v]) الكتاب:٢/١٧٦-١٧٧.

([vi]) المغني: ٢/٦٠٢.

([vii]) وجاؤوا في السؤال بـ(أمد)؛ لأن معناهما الأمد عندهم، ينظر: الكتاب: ٢٢٦/٤، و المقتضب:٣٠/٣-٣١، والمقتصد: ٨٥٥/٢، والجنى الداني:٥٠١-٥٠٢.

([viii]) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤١٨/٣.

([ix]) ينظر: المصدر نفسه:١٤١٨/٣-١٤١٩، والمغني:٣٨٦/٢.

([x]) شرح المفصّل: ٤٦/٨، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٣١، المسالة ٥٩.

([xi]) ينظر: شرح المفصّل: ٤٦/٨.

([xii]) ينظر: ارتشاف الضرب:١٤١٨/٣-١٤١٩.

([xiii]) الكتاب: ١/ ٢٨٦.

([xiv]) المصدر نفسه: ١/ ٢٨٩.

([xv]) المصدر نفسه: ١/ ٢٨٠.

([xvi]) المصدر نفسه:٣٦٧/١- ٣٦٩ ، وينظر: اللمع في العربية:٥٠، والأصول في النحو:٢٠٦/١-٢٠٧.

([xvii]) كتاب الإيضاح:١٧٠.

([xviii]) همع الهوامع: ٩٩/٢.

([xix]) المقتصد: ٦٦٦/١.

([xx]) الكتاب: ٢٧٥/٢.

([xxi]) المقتضب: ٤/ ٣٥٧ .

([xxii]) ينظر: همع الهوامع:٤٦٦/١.

([xxiii]) ينظر: الأصول في النحو:٢٤٦/١، وشرح التصريح:١٤٥/٢، وكتاب ترشيح العلل في شرح الجمل: ١٥٣، وهمع الهوامع: ٤٧٣/١.

([xxiv]) شرح المفصل: ١١١/٢، وينظر:المقتضب: ٤/ ٣٦٠.

([xxv]) الكتاب:٣٥٤/١-٣٥٦.

([xxvi]) المقتضب: ٤/ ٣٥٩.

([xxvii]) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٣٧٩.

([xxviii]) ينظر: المغني:٢٤٠/١.

([xxix]) ينظر: المقتضب: ٣٦٠/٤.

([xxx]) معاني النحو:١/ ٣٣٥.

([xxxi]) الأصول في النحو: ٢٨٤/١.

([xxxii]) المقتصد: ٦٦٦/١.

([xxxiii]) ترشيح العلل في شرح الجمل: ١٣٤ .

([xxxiv]) قال ابو علي الفارسي: ((قال أبو العباس: يعني مصدرًا على غير التشبيه، أي هو مفعول يتناوله الفعل، لا على أنه مثال وقع به الصوت)) التعليقة: ١/ ٢٠٣.

([xxxv]) الكتاب ٣٦٠/١

([xxxvi]) شرح كتاب سيبويه للرماني:٦/٢.نقلًا عن التعليقة:٢٠٢/١-٢٠٣(الهامش)

([xxxvii]) الكتاب:٣٥٦/١-٣٥٧.

(xxxviii) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٦٠.

([xxxix]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٦٤/٢.

([xl]) المصدر نفسه: ٤٦٤/٢-٤٦٥

([xli]) شرح المفصل:٣/ ١١٤.

([xlii]) ينظر: شرح التصريح:٣٨٩/٣.

([xliii]) الكتاب:٧٠/٢.

*أراد بالضمير(الهاء) الكلام.

([xliv]) شرح التصريح: ٣٨٩/٣. وقد غفل الدكتور كمال محمد بشر إذ قال: ((وقد شعر بهذه الحقيقة صاحب التصريح)) علم اللغة العام (الأصوات):١٩٣، وواضح بما ذكرنا في المتن أن سيبويه هو أول من التفت إلى ذلك.

([xlv]) علم اللغة العام (الأصوات):١٩٣.

([xlvi]) ينظر: حاشية الشيخ يس: ٣٩٠/٣. مطبوعة بهامش شرح التصريح على التوضيح.

(xlvii) ينظر: الكتاب:٢/ ١٤-١٧، والأصول في النحو:٤٦/٢، وارتشاف الضرب:١٩٦٢/٤.

(xlviii) سورة الشورى: من الآيتين ٥٢-٥٣.

(xlix) الكتاب:١٤/٢- ١٥، وينظر: شرح الرضي على الكافية:٣٧٩/٢.

([l]) ينظر:شرح ديوان المهلهل: ١٨٦، برواية (خَبَطْتُ) بدلًا من (خَبَطْنَ).

([li]) ديوان الفرزدق:٦٢.برواية(ضرب عراقيب المتالى شبوبها)

([lii]) الكتاب:١٦/٢-١٧.

([liii]) ينظر: ارتشاف الضرب:١٩٧٣/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ٤٣٩.

([liv]) الكتاب: ١٤٧/٢، وينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٥٠-٢٥١.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد ، مراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، ط١، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م .

٢. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي بركات بن الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك،راجعه:د. رمضان عبد التوّاب، ط١، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة،د.ت.

٤. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)،تحقيق وتعليق:د. عوض حمد القوزيّ،ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٦. ديوان الفرزدق، دار صادر،١٩٦٦م.

٧. شرح التصريح على التوضيح، للعلامة خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)،وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي، راجعه:اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، حققه وشرح شواهده: أحمد السيّد سيّد أحمد،المكتبة التوفيقية، د. ت.

٨. شرح ديوان المهلهل ،شرح وتحقيق: محمد علي أسعد، دار الفكر العربي، ط١، بيروت - لبنان،٢٠٠٠م.

٩. شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

١٠. شرح المفصل، للشيخ العلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت:٦٤٣هـ) ، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، د.ت .

١١. علم اللغة العام (الأصوات) ، د.كمال محمد بشر ، ط ٤ ، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥ م.

١٢. كتاب الإيضاح ،لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة:د. كاظم بحر مرجان،ط٢، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٣. كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل، للقاسم بن الحسين الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، تحقيق:عادل محسن سالم العميري،ط١، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية،١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٤. كتاب سيبويه، لأبي بشر سيبويه(ت١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،ط٣، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

١٥. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)،تحقيق: د. كاظم بحر مرجان،د. ط، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق، ١٩٨٢م.

١٦. اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان . الأردن، ١٩٨٨م.

١٧. المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق:د. محمد كامل بركات،ط١، دار الفكر - دمشق(اوفسيت)، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٨. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر، عمان - الأردن، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الباز ،د.م، د.ت.

٢٠. المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ، د.ت.

٢١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.